وتأثيرها الإيجابي إذا ما اقترنت بالكفاءة فإن للتجربة وللممارسة في ميدان النقل بكل أنواعه تأثيره على القدرة وعلى السيطرة وعلى أنشطة لها تأثير أفقي كبير وعلى الديناميكية الاقتصادية في مجالات مختلفة وعلى السلم الاجتماعي وعلى رفاهة المواطن وعلى جودة حياته.

وعلى هذا الأساس فإنني أعتقد بأن السيد رئيس الحكومة المقترح، أساء الاختيار ولست أدري هل هذا جاء تحت ضغوطات أنا أجهلها أو عن حسن نية إلا أنه من الثابت أنكم قد حرمتم البلاد من كفاءات مشهود لها في ميدانها وبالتالي فأنتم قد فوتتم الفرصة لإعطاء ميدان النقل واللوجستيك ما يستحقه من اهتمام كما أنكم قد أضعتم الوقت والجهد بإعطائكم الاهتمام لمواضيع نقدر أنها لا تنفع البلاد والعباد وشكرا.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد وسام، الكلمة للزميل المحترم عامر العريض، السيد عامر ليس موجود، طلب التأجيل.

السيد عبد المجيد عمّار، تفضل السيد عبد المجيد خمس دقائق.

السيد عبد المجيد عمّار

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة المكلف وببقية أعضاء الحكومة المقترحين،

مداخلتي تتضمن ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: السيد رئيس الحكومة، لقد أعلنت منذ أن تم تكليفك بأن حكومتك ستتكون من كفاءات مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية أي أنها ستكون حكومة منفصلة تماما عن السياق الانتخابي وعن نتائجها وهذا ما يجعلنا نتساءل عن جدوى العمل الحزبي والحاجة للقيام بانتخابات وتنافس سياسي وهذا يمثل انحرافا على مقتضيات الدستور وعن النظام السياسي.

السيد الرئيس، إن المنطق يفرض أن لا تمنح الأحزاب السياسية ثقتها لحكومة لا تمثلها ولا تحترم نتائج الانتخابات ولكن كلفة عدم التصويت عليها ستكون غالية على البلاد بالنظر للظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعاني منها البلاد، وعلى هذا الأساس فإن مصلحة البلاد تقتضي التصويت على هذه الحكومة مع ضرورة أن يقوم مجلس نواب الشعب بدوره الرقابي وأن يقع سحب الثقة من هذه الحكومة ومن بعض أعضاءها إن عجزت عن القيام بمهامها والقيام بالإصلاحات الكبرى التي تتطلبها المرحلة في آجال معقولة.

ثانيا، إن من أسباب اندلاع الثورة التونسية، غياب العدالة الاجتماعية وانعدام التوازن بين الجهات وقد أقر الدستور في فصله الثاني عشر مبدأ التميز الإيجابي بين الجهات ولكننا لم نر إلى حدّ الآن هذا التميز المنشود فمازالت أغلب الجهات تعاني نقصا فادحا في جودة التعليم وفي فرص التشغيل وفي مجال الخدمات الصحية.

سيدي الرئيس، إن نتائج المناطق الداخلية في امتحانات الباكالوريا ونسبة الانقطاع عن الدراسة تثبت هذا الخلل، نقص الإطار الطبي والمعدات بالمستشفيات الداخلية بل انعدامها أحيانا تزيد من الهوة، البنية التحتية المتهالكة تعمق الفرق بين الجهات، البطالة المتزايدة تفاقم هذا المشكل بالأضعاف.

السيد الرئيس، لا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية ونخبة أبنائنا من الدكاترة يعانون من البطالة ومن الجوع.

إن إحساس الشباب بغياب عدالة اجتماعية في بلادهم تسبب في هجرة غير شرعية لجحافل منهم إلى أوروبا ملقين بأنفسهم للخطر وللمجهول يطمحون في حياة تحفظ كرامتهم وتوفر لهم الحدّ الأدنى من العيش الرغيد.

السيد الرئيس، آن الأوان أن نلتفت بجدية لهدف من أهداف الثورة والمتمثل في العدالة الاجتماعية والتميز الإيجابي بين الجهات ومن بين هذه الجهات جهة زغوان التي يوجد بها عدة نقائص، فهي تعاني من مشكل: الماء، النقل، التلوث ومشاكل في القطاع الفلاحي وغيرها من المشاكل.

لذلك أطلب منكم السيد رئيس الحكومة المكلف، عقد مجلس وزاري خاص بولاية زغوان ليقع فيه مناقشة مختلف المشاكل واقتراح الحلول الممكنة بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا.

وأكتفي بالإشارة إلى وجود مشكلين اثنين تعاني منهما ولاية زغوان حاليا ويخص مشروعين معطلين:

-المشروع الأول هو مشروع المنطقة اللوجستية بعين مرة ببئر مشارقة بولاية زغوان وهذا المشروع هو مشروع وطني يمتد على مساحة 100 هكتار وهو على ملك الدولة، والمطلوب حاليا هو الإسراع في إنجاز دراسات وإعطاء الأولوية لهذا المشروع نظرا لوجود نسيج صناعي متنوع، فهناك حوالي 300 مؤسسة صناعية منتصبة بعشرة مناطق صناعية بالولاية بطاقة تشغيلية تقدر بـ 25 ألف موطن شغل.

المشروع الثاني، مشروع القاعدة التجارية للمواد الطازجة بئر مشارقة وهذا المشروع هو مشروع مهيكل مدرج بالمخطط التنموي لسنة 2016-2020 لذلك المطلوب، الإسراع بإنجاز الدراسات وإعطاء الأولوية لهذا المشروع وشكرا.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم الصحبي سماره ست دقائق.

تفضل السيد النائب.

السيد الصحبي سماره

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

الإخوة،

الزميلات والزملاء النواب،

تمر اليوم بلادنا بمآزق متعددة ومختلفة على كل لون توجد لدينا مشاكل لكن اليوم يبدو أن اختيارنا السياسي الذي حصل في لحظة من الحرية والوعي بأهمية الديمقراطية على رئيس الجمهورية تمنيت لو جمعنا ولو لم يفرق بيننا ولا يوازن وفقا لرؤى ضيقة وأحيانا تكون رؤى مرضية.

تمنينا لو أن هذا الرئيس، يشرف على نوع من المصالحة الوطنية التاريخية التي تأخذ البلاد نحو تعبئة المجهود الوطني والموارد الوطنية لإصلاح وضعنا. المسؤولية السياسية هي أمانة بالأساس لكن اليوم تعرضنا لصدمة لأن السيد رئيس الجمهورية الذي من المفترض أن يكون عامل للوحدة أصبح عامل للتفرقة الرئيسي وهو مولد رئيسي للصراعات ومؤجج للخلافات.

أنا بكل أسف، أقول بكل أسف لأنني كنت متحمسا جدا لعملية تأسيس أخلاقي، قيمي وسياسي جديد في البلاد بقيادة رئيس الجمهورية، لكن وجدنا اليوم الرئيس يصارعنا ويقارعنا برؤية هلامية غير واضحة، رؤية تمنينا لو أنه كتبها على ورقة وأتى بها لنتشاور بخصوصها فإن كانت تخدم مصلحة البلاد فإننا سنسانده في هذه الرؤية نحن لم نرى منه أي شيء، فقد مرت عشر أشهر، لم نرى منه إلا التهديد والوعيد وإطلاق الاتهامات على أغلب من ينتقده أو يبدي رأيا مخالفا له وحتى على من لم ينتقده.

ولكن بالرغم من ذلك، علينا بمواصلة المشوار، يجب أن نقف إلى جانب بعضنا وعلينا أن نكمل المشوار بغض النظر على خلافاتنا على مستوى التصورات السياسية وعلى مستوى طرق إدارة الدولة وعلى مستوى طرق تسيير نظامه، فاليوم لدينا واجب جماعي مشترك والمتمثل في الملف الاجتماعي والاقتصادي والذي لا يعنينا نحن كنخب سياسية، إنما يعني مجتمع بأكمله يعني أطفال، يعني أجيال قادمة. هذا الملف وكأنه معجزة من المعجزات، في حين أن هذا الملف يعتبر معجزة من المعجزات في حين أنه يتطلب الشفافية، حوكمة رشيدة والعمل والمثابرة.

كان بإمكاننا تحقيق نتائج اقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة لو قمنا باستثمار في معنى الديمقراطية والثورة التي حصلت في البلاد، ولكننا لم نحقق هذا بل دخلنا في تناحرات وفي صراعات واليوم الدولة على حافة الإفلاس واليوم مازالت المكونات السياسية تطعن بعضها البعض، بينما لو سقطت هذه الدولة فإن هذه المكونات السياسية هي أول من يتضرر منها.

اليوم نحن على حافة فوضى، فيمكن أن يخرج غدا الشارع التونسي ليحتج ويقول لم يعد لدي قدرة على البقاء وعلى الاستمرارية في المعنى البيولوجي المباشر، في هذا الوقت لا تجد ما تصده به وليس من حقنا أن نطلق الرصاص على المتظاهرين وليس من حقنا أن ننكر بأن هذا الشعب لديه حق لدينا علينا أن نصلح أوضاعه طالما تصدرنا المشهد لتحمل المسؤولية.

السيد رئيس الحكومة،

إن المسؤولية الملقاة على عاتقك ليست سهلة أعي جيدا أن ثقل كبير وأن هناك مراكمات سبعين سنة من الأخطاء، بنية الدولة تتضمن العديد من الأخطاء، هيكلة النظام يتطلب الكثير من المراجعة والموارد ضعيفة وعلاقاتنا الخارجية تقريبا ضعيفة جدا وربما مهشمة.

لذلك علينا اليوم بانطلاقة جديدة للتعريف بتونس أنها قادرة على تحمل كل هذه الصعوبات ويمكن لها أن تنجح ويجب أن تنجح.

السيد رئيس الحكومة،

كان بودي أن يكون طريق تشكيل الحكومة أكثر انفتاحا لنرفع عن أنفسنا الحرج ولنساندك ولنصوت لك، لكن طريق تشكيل الحكومة كان محفوفا بدرجة من درجات الاستبداد والاستفراد، كان محفوفا بمنطق الإقصاء.

وعليه وجدنا اليوم أنفسنا في حرج لأنه وصلتنا رسالة المصداقية الموجودة فيك، أنت ابن الإدارة التونسية، ابن الشعب التونسي، لون بشرتك قمحي وجئت لتقدم لهذه البلاد ما تقدر عليه والفريق المصاحب لك لا يمكنني أن أقول بخصوصه شيء لأنني لا أعلم ما في الضمائر، لكن ما أقوله لك هو أنك إن كنت ستتحمل هذه الأمانة في مثل هذه الظروف العصيبة فإن نجاحك يعني نجاح تونس وفشلك هو فشل تونس، لماذا؟ لأن هامش الخطأ أصبح ضئيلا جدّا، صحيح يمكنني أن أقول لك غدا سنمر على مكتب الضبط ونسحب الثقة منك لكن بهذه الطريقة بصدد تضييق الخناق ونلف حبل المشنقة على رقبتنا وعلى بلادنا، لا يمكننا أن ننجح إن لم نستعد الثقة في بعضنا وهذه مسؤوليتك كيف يمكنك إرجاع ثقة الشعب في السياسيين وفي الدولة وفي مؤسسات الدولة وهذه مسؤولية الفريق العامل معك والذي لا يجب أن يخاف لا من اللوبيات ولا من المافيات ولا من التهديدات، تطبق القانون انطلاقا من وعي عميق بأن هذا البلد هو بلدنا وهذه المسؤولية هي أمانة في رقابنا سنحاسب عنها اليوم وغدا.

آخر كلمة أقولها لك وفقكم الله "وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ " وشكرا.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب.

الكلمة للزميل المحترم ياسين العياري، أربع دقائق.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء المقترحين،

مرحبا بكم في مركز الحكم، البرلمان.

سأتحدث في أربع نقاط ولن أطيل.

النقطة الأولى الاقتصاد الريعي، لقد فرحت عندما سمعتك تتحدث عن مجلس المنافسة هل تريد أن أمدك بحل بخصوص التهريب والاقتصاد الموازي؟ ما رأيك لو ننظر لهؤلاء على أنهم ضحايا ولا كمجرمين، هم ضحايا اقتصاد ريعي، مغلق تتقاسمه مجموعة من العائلات. التونسي عندما يولد إما أن يكون والده له "معارف" أو يكون نقابي عبارة عن مسمار في الحائط وإما أن يكون أبوه ميسور الحال فيعمل في أملاكه أو يضيع ولا يبقى له سوى الاقتصاد الموازي.

إذا أراد أن ينجز ويحلم ليصبح ميسور الحال يجد كل شيء مغلق أمامه وكل شيء يتطلب الحصول على رخصة والمشاريع التي بدون رخص تتطلب كراس شروط مستحيلة ولهذا السبب يبقى الأغنياء الذين يستعملون نفوذهم لغلق اقتصاد الدولة.

لا يوجد لدينا اقتصاد في تونس ولا مؤسسات لدينا des cartels مؤسسات عائلية متوارثة، فلو تريد إنشاء معمل للبسكويت فإن بنك الـ BIAT للمبروك لا توافق لك على التمويل حتى لا تفتح معمل بسكويت ينافس بسكويت المبروك قدمت لك أمثلة تحدثنا عن البنوك وعن les sicar تابعة لمن. أتريد أن أسمي لك أي عائلة أي chasse gardée لديها وبما أنهم موجودين لوحدهم des monopoles فلا يمكن لأي شخص أن يدخل لميدانهم فهم كسالى لا

ينتجون ولا يحسنون ولا يشغلون والنتيجة اقتصاد راكد، بطيء ولا يوجد به نمو.

سنغفورة أصغر من جربة، قارن اقتصادها المفتوح بمنتج الثروة باقتصادنا البارك الريعي.

مجلس المنافسة، مخلب الدولة لفرض فتح الاقتصاد، لفرض صنع الثروة بتفكيك les cartels لقد فرحت عندما ذكرت في خطابك التنصيب.

أمل وعمل على ذمتك وعلى ذمة حكومتك بالأفكار وبالدراسات وبالطاقات لصنع اقتصاد تونسي لكل التونسيين ويمكن لكل تونسي منتج أن يصبح ميسور الحال ولتفعيل ولتقوية مجلس المنافسة.

النقطة الثانية، بخصوص التونسيين بالخارج، نحن نشكرك جدا لقبولك باقتراحنا وبتخصيص هيكل خاص بها.

نتمنى أن ما حصل في حكومة الشاهد لا يتكرر، كان هناك صراع في حكومة الشاهد بين السيد رمضان عيارة وبين الشخص الذي كان وزير في الحقيبة والسيد الطربلسي الموجود معك اليوم والذي رفض أن يحيل ما له علاقة بالتونسيين بالخارج لوزارته وبقيت الوزارة فكرة بلا أثر، التونسيين بالخارج يريدون أن تكون بلادهم موجودة وتدافع عنهم وترعاهم وتنمي العلاقة بهم.

بالنسبة لهجرة الأدمغة، في أمل وعمل المشكل ليس في أن الطبيب والمهندس والجامعي يهاجر، ليخرج يا سيدي وليجمع المال لتحسين كفاءته ولتكون له علاقة ولكن المشكل الحقيقي أن هذه الأدمغة لن تعود لتونس لو أنك مهتم بوجهة النظر هذه فإن أمل وعمل على ذمته.

النقطة الثالثة الدور الرقابي، الحكومة السابقة التي كنت عضوا بها في ظرف سنة واحدة أمل وعمل أرسلت لها 500 سؤال كتابي لم تجب عنهم، دورنا الرقابي ليس لعبة أو هي مجرد مراسلات بل هو جوهر عملنا.

لن نتسامح في سؤال كتابي واحد لم تتم الإجابة عنه في الوقت ولم يقع الإجابة عنه جيدا وننتظر أن يكون لديكم الحس الوطني وأنت تفهم أكثر ممن سبقكم العلاقة بين السلط وبين استمرارية الدولة.

أنا أنتظر منكم الإجابة حتى على الأسئلة التي وجهت لمن سبقكم.

النقطة الأخيرة، ستكون بمثابة بعض الرسائل البرقية، يجب التخلي عن قرار "البلاستيك"، هذه الكارثة يجب توقيفها، لسنا حراس على حدود إيطاليا فإن كانت لديكم شركات ومصالح فحسب القانون في ظرف شهرين من لديه شيء غير قانوني عليه أن يتخلى عنه، وإن كانت هناك مقرات لم تقوموا بدفع ثمنها أو قروض يجب تسديدها.

لدينا مقترحات تشريعية: تحمي الدولة من الصبيانيات ومن "النغرة" وتضع صلاحيات حكومة تصريف الأعمال في قانون واضح، عليكم توضيح حقوقهم من عدمها، أتمنى تبني هذا المقترح.

منذ حصولكم على الثقة ستجدون من أمل وعمل شيئين، أقصى درجات التعاون في كل ما ينفع الناس وأقصى درجات الرقابة في حقوق وفي أموال التونسيين، بالتوفيق.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ياسين، الكلمة للزميل المحترم البشير الخليفي أربع دقائق، تفضل أستاذ.

السيد البشير الخليفي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وبالسادة وبالسيدات الوزراء والوزيرات،

نحن في حركة النهضة بالرغم من تحفظنا على طريقة المشاورات والتشاور التي تمت عن طريق المراسلة ولكن وكما عاهدنا شعب تونس أينما كانت مصلحة التونسيين تكون هناك حركة النهضة ولذلك سندعم هذه الحكومة.

وفي الحقيقة وبعد عشر سنوات من الثورة، يؤلمني جدا ما يشاع خاصة في طريقة تشكيل الحكومة ولكننا نقول للسيد رئيس الحكومة في نظامنا الشبه برلماني يجب أن يتحصل على ثقته من المجلس ونتمنى أن يمارس صلاحياته كرئيس حكومة تونس وأن يكون أيضا رئيس لكل الوزراء، لأننا نسمع بعض الأحاديث هنا وهناك وهذه الأحاديث في الحقيقة مسيئة لتونس ومسيئة لأصحابها.

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،

ما أوصيكم به هو حسن اختيار رؤساء دواوينكم ومساعديكم لأن ما يقوم به رؤساء الدواوين أو المكلفين بمأمورة في الحقيقة هو يحسب على الوزير ويحسب على المكلف وربما من يتحمل مسؤوليته هو المكلف، وهنا أتحدث عن تدخل العائلة أو الأصهار ففي تقديري هو أمر غير مقبول ونخال أن هذا السلوك قد انتهى مع الثورة ومصير من يتدخل معروف فهو إما السعودية أو المرناقية.

سيدي رئيس الحكومة، من بين الحلول التي تقدمتم بها هي أنكم ستدمجون أو أنكم ستراهنون على إدماج الجهات وبصفتي أنحدر من ولاية تطاوين وتعرفون الإشكالية الكبرى الموجودة في ولاية تطاوين والحل يتمثل في إدماج ولاية تطاوين في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

سيدي رئيس الحكومة، لقد كنت وزيرا للداخلية وقد تابعت الاتفاق وقد تابعت مسار الأحداث في تطاوين وأنا أرى أنك مؤهلا لحل هذه الإشكالية. الإشكالية هي إشكالية بسيطة فنحن ننتظر في قادم الأيام أي في بداية الأسبوع القادم ربما زيارة السيدة وزيرة الطاقة والصناعة والتي تملك حلا لهذه الإشكالية، هناك اتفاق تم إبرامه وهناك حكومة سابقة ونحن في إطار تواصل الدولة وفي إطار إدماج الجهات نعطي حق هذه الجهة ونفتح الإنتاج الذي تضررت منه كل البلاد ونحن اليوم نريد التخفيض من نسبة البطالة ولكن لدينا عمال آخرين يقع طردهم ونحن واعين بهذه الإشكالية لذلك نريد مدنا بالحل في أقرب الأوقات.

كذلك شركة البيئة يجب تنظير الشركة ووضع قانونها الأساسي وتنظيرها ببقية الشركات وحل المسألة بصفة نهائية كتنفيذ اتفاق الكامور لتنطلق البلاد في العمل.

أيضا بالنسبة للسيدة وزيرة الفلاحة وكانت موجودة بوزارة الفلاحة وهي تعلم كل الإشكاليات الموجودة بالجهة، إشكالية الماء